باوزير يتحدث عن جوانب الحفاظ على التاريخ اليمني من الضياع

استراتيجية جديدة للحد من تهريب الآثار

مهتمون:

نهب المخطوطات بدأ في القرن السابع عشر.. وآلاف النفائس اليمنية موزعة على متاحف أمريكا وأوروبا وآسيا

أكد الدكتور عبد الله محمد با وزير رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف على أهمية تضافر الجهود وتفعيل التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للحد من ظاهرة تهريب الآثار والقطع التاريخية الكنز الثمين لتاريخ وأصالة أجيال اليمن باعتبار أن المخزون الأثري ثروة وطنية تهم الجميع.

أوضح الدكتور باوزير ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس في بيت الثقافة بصنعاء ونظمته الهيئة العامة للآثار والمتاحف وحضره الأخوة علي عبدالرزاق المستشار القانوني بالهيئة، وهشام الثور المدير العام لحماية الآثار بالهيئة وممثلو وسائل الإعلام المحلية والعربية.

الثورة/ عبدالخالق البحري

حيث تناول الأخ رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف دور ونشاط الهيئة تجاه ضبط المهربين والحد من ظاهرة عملية التهريب من خلال ضبط القطع الأثرية داخل بلادنا واستعادتها من خارج الوطن وتسليط الضوء على العديد من رموز التهريب، معتبراً أن ظاهرة التهريب ظاهرة عالمية تعاني منها اليمن والعديد من دول العالم، كما تم تعيين حراس للمواقع الأثرية وتسوير الكثير منها في عموم محافظات الجمهورية، وتفعيل دور سلطة الضبط القضائي وتعيين وكيل نيابة للآثار يتولى متابعة قضايا التهريب والمهربين وتفعيل التعاون والتنسيق مع الشرطة الدولية (الإنتربول) للتبليغ واستعادة أية قطع أثرية يتم تهريبها دولياً، وتعيين مندوبين للهيئة العامة للآثار في المنافذ الجوية والبرية والبحرية لمكافحة تهريب الآثار وضبطها بالتنسيق مع أجهزة الجمارك والأمن واقتناء القطع الأثرية والمخطوطات من قبل الهيئة وصندوق التراث الثقافي بوزارة الثقافة والسياحة.

وتطرق الدكتور باوزير إلى أسباب ظاهرة تهريب الآثار التي تأتي عن طريق التدمير والنبش العشوائي للمواقع الأثرية خاصة الواقعة في المناطق النائية وتحديداً في محافظات الجوف ومارب وشبوة ونقل وبيع هذه القطع داخل اليمن عبر سماسرة وتجار يمنيين وعرب وعن طريق شبكات تهريب كبيرة محترفة تقوم بعملية التهريب ولها ارتباطات دولية في مجال الآثار.

وفي ما يتعلق بالخطط والاستراتيجيات المستقبلية التي اتخذتها الهيئة العامة للآثار والمتاحف خلال المرحلة القادمة، يشير الدكتور باوزير إلى أنها تتمثل بوضع حلول ومعالجات لتفعيل وتنفيذ القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الآثار في اليمن ودعم وإصلاح مكاتب فروع الهيئة في المحافظات والمديريات وتكريس نظام التفتيش الآثاري والمتحفي ومنح المزيد من السلطات والإمكانيات للإدارة العامة لحماية الآثار وتوفير الكادر اللازم لتغطية احتياجات كافة المنافذ الرئيسية للحد من الظاهرة وتنفيذ المسح الشامل للمواقع الأثرية وصولاً إلى تحقيق الخارطة الأثرية وإنشاء شبكة إلكترونية في جميع المنافذ لضبط عمليات التهريب وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات المتعلقة بحماية الآثار.

الجدير بالذكر أن الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات كانت قد بدأت تنفيذ خطة تستهدف اقتناء المخطوطات والقطع الأثرية النادرة التي تعود ملكيتها لبعض الأفراد من خلال شرائها.

وقد بدأ تنفيذ الخطة في نوفمبر ٢٠٠١م باقتناء ٧٠ مخطوطة نادرة ومجموعة من القطع الأثرية المتنوعة تكونت من مواد الرخام، البرونز، الأخشاب، والأحجار، إضافة إلى عدد من العملات النقدية المعدنية، وتعود تلك المقتنيات لفترات مختلفة من تاريخ اليمن.

وتضم المقتنيات كتباً ورسائل عدة أبرزها كتاب "نتائج الفطن في إبراز فضائل اليمن" لمؤلفه محمد العجمي الزبيدي ويعود إلى عام ١١٨٠هـ ومخطوط الجزء الأول من كتاب "البيان الشافي المنتزع من البرهان الكافي" إلى جانب مختصر في علوم الطب مجهول المؤلف ومرتب بطريقة (أبجد هوز) ويعود تاريخه إلى سنة ١١٦٦هـ ومصحف مكتمل، يشتمل على تفاسير وشروح تبين عدد الحروف والكلمات وعدد الآيات والقراءات العشر، تم تدوينه سنة ١٠١١هـ إضافة إلى مخطوط تفسير القرآن للشيخ محمد بن عبدالله الشتري، يرجع تاريخه إلى سنة ٨٢٣هـ.

أما بالنسبة للقطع النقدية فتتضمن قطعاً ذهبية تعود إلى العهد العباسي وأخرى إلى بدايات سك العملات في تاريخ الإسلام وتضم العملات المعدنية مجموعة سكت من البرونز وترجع إلى فترة ما قبل الإسلام، ويضاف إلى تلك المقتنيات بعض النقوش الخشبية المدونة بخط المسند وخط الزبور اليماني.

وتزامنت خطة اقتناء المخطوطات والآثار مع خطة أخرى تهدف إلى حصر وتوثيق الآثار والمخطوطات المنقولة وغيرها من منتجات الحرف اليدوية والتقليدية التي تتمتع بقيمة أثرية ومنتشرة في أسواق اليمن.

واعتبر مسئولون الخطة يومذاك بداية طموحة لحماية الآثار اليمنية من العبث لأنها تراث ثقافي وحضاري يجب حمايته وصونه.

وفي هذا الصدد نقلت وكالة قدس برس عن عبدالملك المقحفي الأمين العام لدار المخطوطات- رئس فريق المسح الميداني قوله: إن عمليات المسح نفذت في بعض المحافظات لكن الأعداد الكبيرة للمخطوطات وتناثرها في المكتبات الخاصة جعل مهمة الفريق صعبة خاصة في ظل محدودية الإمكانيات المتوفرة لهذا المشروع.

ويضيف: إن هذا المشروع ساهم في جمع أكثر من ١٠ آلاف مخطوطة، وتمكن الباحثون من تسجيل نحو ٥٠٠ مكتبة خاصة في ست محافظات بينما لا يزال هناك الكثير لم يسجل.

ويؤرخ بعض المهتمين بالآثار والمخطوطات أن خروج المخطوطات من اليمن يعود إلى القرن السابع عشر، ويعدد المقحفي آلاف المخطوطات اليمنية الموجودة في مكتبات أوروبا، ويقول مثل مكتبة المبروزيانا الإيطالية، ومكتبة الكونجرس الأمريكي، ومكتبة المتحف البريطاني، وهناك مجموعات كبيرة من المخطوطات اليمنية موجودة في مكتبة الأسكوريال في إسبانيا وفي مكتبات مدريد وفي عدد من المكتبات في الدول العربية والهند، إلى جانب مطبعة دائرة المعارف العثمانية التي أخرجت نفائس من المخطوطات اليمنية.

وكان رئيس الهيئة العامة للآثار قد أعرب في وقت سابق عن أمله في أن يجري البحث عن التراث اليمني في هذه المكتبات العالمية والإفادة من التقنيات الحديثة في تصويره وأرشفته للأجيال المقبلة، لأن من الصعب على اليمن اليوم إعادة هذه المخطوطات، إذ أصبحت الآن ملكاً لهم وليس في مقدورنا المطالبة بإعادتها كما يقول.

وما دام أن عملية إعادة التراث اليمني المودع في مكتبات العالم بات مستحيلاً، فإن خبراء الآثار والمخطوطات يطالبون السلطات الالتفات إلى دائرة الممكن، بمعنى الاستفادة من التراث الموجود في المكتبات الخاصة لدى المواطنين، إذ أن هناك نحو ٥٠٠ مخطوطة في محافظة حجة من بينها مخطوطة نادرة في الطب يعتقد أن كتاب تسهيل المنافع "لابن رزق" كما عثر على نسخة ملونة في علم الفلك بعنوان "زهر الزهور في معرفة الأيام والشهور" لمؤلفها عبدالواسع بن يحيى الواسعي صاحب مؤلف "رسالة الفلك".

ويوجد في المدرسة الشمسية في محافظة ذمار ٢٠٠٠ مخطوطة متنوعة ونادرة في القرآن، والحديث، والفقه، والتاريخ، والطب، والفلك.

وعثر فريق المسح على بعض المكتبات الخاصة في منطقة تهامة على أكثر من ٤ آلاف مخطوطة واكتفى بتسجيل نحو ٢٠٠ مكتبة تحوي بضعة آلاف من المخطوطات لم يتسن تسجيلها أو تصويرها.

كما عثر في محافظة حضرموت على ٥٠٠ مخطوطة نادرة جرى تصوير بعضها مثل مؤلف "عنوان الشرف الوافي للمقري" وتم المسح فيها للبحث عن المخطوطات الموجودة في مكتبات المواطنين في نحو ١٥٠ مكتبة شخصية، لكنه لم يشمل إلا ١٠ مكتبات.

وعثر فريق المسح في بعض المكتبات الخاصة في منطقة تهامة على أكثر من ٤ آلاف مخطوطة واكتفى بتسجيل نحو ٢٠٠ مكتبة تحوي بضعة آلاف من المخطوطات لم يتسن تسجيلها أو تصويرها.

وبحسب المسئولين فإن غالبية المخطوطات تتركز في محافظات ومناطق صنعاء، ذمار، تعز، إب، حضرموت، صعدة، زبيد، كوكبان، جبلة، وشبام.

ويعد دار المخطوطات ومكتبات الجامع الكبير في صنعاء والجامع الكبير في زبيد ومكتبة الأحقاف في حضرموت أهم ثلاثة مراكز لحفظ المخطوطات اليمنية وأرشفتها إذ يوجد فيها حالياً بحسب تأكيدات رئيس الهيئة العامة للآثار والمخطوطات نحو ٣٠ ألف مخطوطة.

وتحتضن مكتبتا الجامع الكبير في صنعاء حالياً ما يقرب من ١٠ آلاف مخطوطة، ومكتبة تريم في حضرموت نحو ٦ آلاف مخطوطة، يعود تاريخ أقدمها إلى القرنين الخامس والسادس الهجري، وفي مركز المخطوطات التابع للهيئة العامة للآثار أكثر من ٤ آلاف إلى جانب وجود رقوق قرآنية نادرة تتراوح بين ١٢ و ١٥ ألف قطعة تشكل ٨٠٠ مصحف قرآني مكتمل.

ويشير بعض المهتمين كما أوردت وكالة قدس برس إلى أن مكتبة الأحقاف تضم في جنباتها مخطوطات مكتوبة بماء الذهب منها "الجامع الصحيح" للإمام البخاري، الجزء الثاني من القانون في الطب لابن سيناء، والجزء الثامن من كتاب "الإكليل" للحسن الهمداني، وأخرى تعد من أندر نسخ القرآن المكتوبة بماء الذهب ترجع إلى عام ١٢٤٤هـ، وكتاب "تحرير إقليدس" في الهندسة، وتملك المكتبة نسخة من مخطوط موسوعي بعنوان "طب الأعشاب"، وعدداً من المخطوطات لمؤلفات العالم اليمني إسماعيل بن أبو بكر المقري، منها تاب "الإرشاد" ونسخة أصلية من كتاب "الشرف الغالي".